السوق شهد أداءً جيداً على صعيد التداولات اليومية

«بيان»: استمرار عمليات المضاربة على الأسهم التي تقل قيمتها السوقية عن الاسمية

قال تقرير شركة بيان للاستثمار انه على الرغم من انخفاض عدد ايام التداول في سوق الكويت للاوراق المالية خلال شهر سبتمبر بفعل عطلة عيد الأضحى المبارك التي امتدت اسبوعاً كاملاً، إلا انه شهد اداءً جيداً نوعاً ما على صعيد التداولات اليومية والتي شهدت اهتماما اكبر بأسهم الشركات القيادية والتشغيلية، وهو الامر الذي تبين مع نهاية الشهر بعدما تمكن المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 من تحقيق مكاسب جيدة على وقع عمليات الشراء والتجميع التي شهدتها هذه الأسهم، لاسيما تلك التي من المتوقع ان تحقق نتائج جيدة عن فترة التسعة اشهر من العام الجاري، في المقابل لم يتمكن المؤشر السعري من مجاورة نظيريه الوزني وكويت 15 في المنطقة الخضراء، وانهى تداولات الشهر مسجلاً خسارة محدودة بفعل الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي طالت بعض الأسهم الصغيرة، إضافة إلى استمرار نشاط عمليات المضاربة السريعة على الأسهم التي تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الإسمية أو الدفترية.

هذا وشهد الشهر الماضي صدور عدة تقارير اقتصادية رصدت استمرار تراجع الكويت في العديد من المجالات والأصعدة، الأمر الذي يوضح ضخامة الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة وسط تجاهل غير مبرر من الحكومة، إذ أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقريرا بعنوان «مراقبة التعليم العالمي» ذكرت فيه أن الكويت قد فشلت في تحقيق جميع أهداف التعليم التي جددتها في عام 2000، مضيفاً ان نسبة الخريجين الذين يحملون شهادات الباكالوريوس أو الماجستير في الكويت تعتبر ضمن الأقل في العالم بجانب دول مثل مدغشقر ورواندا وجزر القمر والسودان. ويعكس هذا التقرير فشل الدولة في تحقيق التنمية البشرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة معدلات النمو والرخاء الاقتصادي وذلك على الرغم من رصد ميزانية ضخمة للتعليم وامتلاكها الموارد الاقتصادية التي تؤهلها إلى النجاح.

على صعيد آخر، تراجعت الكويت 12 مركزا في مؤشر حرية الاقتصاد العالمي 2016، والذي يصدر عن معهد (فريزر) الكندي، إذ حلت في المرتبة الـ71 عالمياً وفي المرتبة قبل الأخيرة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، بينما جاءت الإمارات في المرتبة الأولى خليجيا بعد احتلالها للمركز الخامس على مستوى العالم. الجدير بالذكر أن هذا التقرير قد اثبت أن تراجع الكويت في الكثير من المؤشرات الاقتصادية قد بات أمرا اعتياديا في السنوات الأخيرة دون وجود من يعير أي أهمية لهذا التراجع.

وبالعودة إلى اداء سوق الكويت للاوراق المالية خلال الشهر الماضي، فقد تباينت إغلاقات مؤشراته الثلاثة على وقع اختلاف توجهات المتداولين، حيث كان هناك اتجاها شرائيا على بعض الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق وعلى رأسها اسهم قطاع البنوك، الأمر الذي انعكس إيجاباً على اداء المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان انهيا تعاملات الشهر في المنطقة الخضراء، في حين واصلت الأسهم الصغيرة الضغط على المؤشر السعري الذي أنهى الشهر الماضي مسجلاً خسارة بسيطة على إثر المضاربات السريعة وعمليات جني الأرباح التي شهدتها تلك الأسهم في معظم الجلسات اليومية من الشهر.

هذا وقد انعكس اداء السوق خلال شهر سبتمبر على إجمالي القيمة الرأسمالية للسوق التي ربحت حوالي 314 مليون دينار على الرغم من انخفاض عدد ايام التداول خلال شهر سبتمبر بسبب عطلة عيد الأضحى المبارك، إذ وصلت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق الرسمي بنهاية الشهر إلى 23.64 مليار دينار كويتي، مقابل 23.32 مليار دينار كويتي في نهاية اغسطس، أي بنمو نسبته 1.34%.

من جهة اخرى، شهد السوق خلال الشهر الماضي عزوف بعض المتداولين عن التعامل انتظارا لظهور محفزات إيجابية تدفعهم إلى استثمار اموالهم في السوق، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نشاط التداول سواء على صعيد الكمية أو القيمة وذلك مقارنة مع شهر اغسطس، كما يشهد السوق حالياً حالة عامة من الترقب والحذر في التعاملات نتيجة انتظار المتداولون لنتائج الشركات المدرجة عن فترة التسعة اشهر من عام 2016، وهو الأمر الذي ساهم أيضا في انخفاض نشاط التداول.

ومع نهاية الشهر الماضي اقفل المؤشر السعري عند مستوى 5,398.39 نقطة، مسجلا تراجعاً نسبته 0.39% عن مستوى إغلاقه في اغسطس، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 1.30% بعد ان اغلق عند مستوى 351.87 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 814.10 نقطة، بنمو نسبته 1.53%. اما على صعيد الاداء السنوي لمؤشرات السوق، فقد بلغت خسارة المؤشر السعري منذ بداية العام الجاري 3.86%، في حين بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني 7.82%، فيما وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 9.59%، وذلك منذ نهاية عام 5201. هذا وقد ترافق الاداء الذي شهدته مؤشرات السوق الثلاثة خلال شهر سبتمبر مع استمرار مستويات التداول بالانخفاض، إذ بلغ المتوسط اليومي لقيمة التداول خلال الشهر 6.02 مليون د.ك. مقارنة بـ6.59 مليون د.ك. في شهر اغسطس، كما وتراجع متوسط عدد الأسهم المتداولة من 62.18 مليون سهم ليصل إلى 56.38 مليون سهم بنهاية الشهر الماضي.

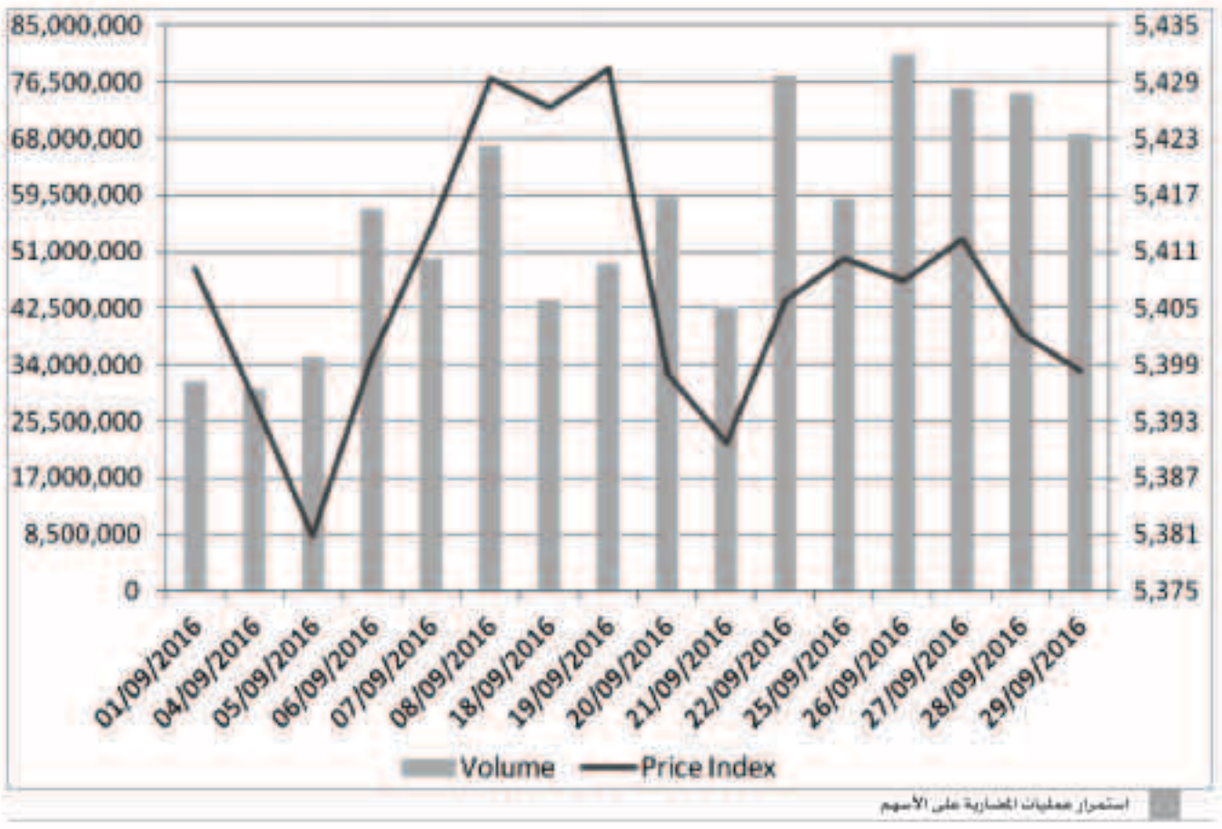

استمرار عمليات المضاربة على الأسهم

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات سوق الكويت للاوراق المالية تراجعاً في مؤشراتها بنهاية شهر سبتمبر الماضي، فيما نمت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية؛ فعلى صعيد القطاعات التي سجلت خسائر، فقد تصدرها قطاع السلع الاستهلاكية، إذ انهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 1,132.32 نقطة، بانخفاض نسبته 3.21%، فيما شغل التامين المرتبة الثانية، وذلك بعد أن تراجع مؤشره بنسبة 2.31%، مغلقاً عند مستوى 975.19 نقطة، في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة بعدما انهى مؤشره تداولات الشهر مسجلاً خسارة نسبتها 1.31%، مقفلاً عند مستوى 756.96 نقطة، اما اقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع التكنولوجيا، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 0.24%، منهيا تداولات الشهر عند مستوى 968.08 نقطة.

أما على صعيد القطاعات التي سجلت نموا، فقد جاء قطاع البنوك في موقع الصدارة، حيث انهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 794.59 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0.81%، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الرعاية الصحية، حيث بلغت نسبة ارتفاع مؤشره 0.56%، مغلقاً عند مستوى 1,069.57 نقطة. وشغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نموا نسبته 0.45%، منهيا تداولات الشهر عند مستوى 562.59 نقطة. اما اقل القطاعات تسجيلاً للارتفاع، فكان قطاع الصناعية، حيث انهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 1,154.56 نقطة، مسجلا نموا نسبته 0.41%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 359.71 مليون سهم تقريبا شكلت 39.88% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 27.07% من إجمالي السوق، إذ تم تداول 244.16 مليون سهم تقريبا للقطاع، اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، حيث بلغ حجم تداولاته 88.59 مليون سهم تقريبا اي ما يعادل 9.82% من إجمالي تداولات السوق.

اما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 29.03% بقيمة إجمالية بلغت 27.97 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 18.81% وبقيمة إجمالية بلغت 18.13 مليون د.ك. اما قطاع السلع الاستهلاكية، فقد حل ثالثاً بعد ان بلغت قيمة تداولاته 12.54 مليون د.ك. اي ما نسبته 13.01% من إجمالي قيمة تداولات السوق.

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض 37 سنتا ليبلغ 40.17 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 37 سنتا في تداولات امس ليبلغ 40ر17 دولار امريكي مقابل 40ر54 دولار للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية ارتفعت اسعار النفط امس بعد توصل منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) إلى اتفاق لخفض الإنتاج في اجتماعها الرسمي المقرر في نوفمبر المقبل في اول اتفاق للمنظمة عقب انهيار السوق النفطية بسبب تخمة المعروض.

وارتفع سعر خام القياس العالمي مزيج برنت 2ر72 دولار ليصل عند التسوية الى مستوى 48ر69 دولار للبرميل كما ارتفع سعر الخام الامريكي غرب تكساس الوسيط 2ر83 دولار ليصل الى مستوى 47ر05 دولار للبرميل.

ألمانيا وفرنسا تؤكدان أهمية الرقمنة بتعزيز النمو الاقتصادي

اكدت المستشارة الألمانية انغيلا ميركل والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند على اهمية ودور الرقمنة في تعزيز النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو.

وقالت المستشارة الألمانية قبل لقاء غير رسمي مع الرئيس الفرنسي ورئيس المفوضية الاوروبية جان كلود يونكر في برلين ان حكومتها ستفعل كل ما بوسعها لتوفير الارضية القانونية في المفوضية الاوروبية بهدف الاسراع في مصادقة البرلمان الاوروبي على خطوات يتم بموجبها التوصل لنتائج سريعة في هذا الخصوص. واضافت ان كافة الدول الاوروبية تتحمل مسؤولية كبيرة على صعيد تعزيز دور الرقمنة في تحفيز النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو.

من جانبه اكد الرئيس الفرنسي على اهمية تمرير اجندة الرقمنة من اجل تعزيز قدرة الاقتصادات الاوروبية على المنافسة مشيرا الى ان هذا القطاع يمثل تحديا كبيرا للمجتمعات الاوروبية وللقطاعات الاقتصادية المختلفة في دول منطقة اليورو.

مديرة صندوق النقد الدولي: تقدم ملموس في أوضاع الدول الناشئة والنامية

كشفت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد اليوم الاربعاء عن انه تم ملاحظة المزيد من التقدم في أوضاع الدول الناشئة والنامية.

وقالت لاغارد خلال كلمة القتها في إحدى جامعات مدينة شيكاغو الامريكية قبل أسبوع من الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ان الاقتصادات المتقدمة سارت في الاتجاه المعاكس حيث فرضت الأحداث الجيو-سياسية مثل الإرهاب وتدفق اللاجئين «مخاطر من الصعب للغاية قياسها».

واضافت لاغارد «ان الصندوق خفض توقعاته بالنسبة للولايات المتحدة نتيجة النكسة التي تعرض لها اقتصادها في النصف الأول من العام الحالي على الرغم من استمرار الانتعاش فيه».

وحول منطقة اليورو أشارت الى ان النمو لايزال «دون المستوى» في حين ستحتاج اليابان الى تنفيذ إصلاحات صعبة للحفاظ على الزخم في اقتصادها.

وبالنسبة لكل من الهند والصين أوضحت لاغارد ان النمو سيتواصل «بمعدل قوي» يقارب سبعة بالمئة وستة بالمئة على التوالي في حين تظهر كل من روسيا والبرازيل علامات تحسن بعد فترة من الانكماش الحاد.

وعموما رأت لاغارد ان الاقتصاد العالمي «ضعيف وهش» مشيرة الى الحاجة لوجود تحليلات الخبرة والإصلاحات الهيكلية على أساس الاستدامة فضلا عن النهج المنسق.

وفي حين أكدت وجوب التركيز على التنسيق كأحد العوامل المهمة اعتبرت المسؤولة المالية الدولية «ان تقييد التجارة والحد من الانفتاح الاقتصادي سيفاقمان من سوء توقعات النمو بالنسبة للعالم وخاصة اضعف الدول والمواطنين».

ورأت في الختام «اننا في حاجة لإعادة التفكير جذريا في كيفية جعل النمو أكثر شمولية والتصرف وفقا لذلك».

صندوق النقد الدولي

سعر سلة الخامات يتراجع إلى 40.17 دولاراً للبرميل

«أوبك» تخفض الإنتاج وتحدد سقفا له من 32.5 إلى 33 مليون برميل يومياً

قررت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) اليوم الأربعاء خفض انتاجها من النفط من خلال وضع سقف له يتراوح من 32ر5 مليون الى 33 مليون برميل يوميا.

وقال وزير الطاقة القطري والرئيس الحالي للمنظمة محمد السادة في مؤتمر صحافي عقده عقب اجتماع وزراء (أوبك) برفقة وزير الطاقة الجزائري نورالدين بوطرفة والأمين العام للمنظمة محمد باركيندو «ان المجتمعين قرروا تحويل اجتماع الجزائر الى اجتماع استثنائي رسمي لأن المنظمة كانت بحاجة لاتخاذ قرارات استثنائية بالنظر للارادة القوية التي لاحظناها لدى الدول الأعضاء حيث لا يمكن توقع قرارات من الاجتماع الاستشاري التشاوري».

واضاف السادة «ان المجتمعين توصلوا الى اتفاق تسقيف الانتاج كما قرروا انشاء اللجنة الفنية العالية على مستوى المنظمة لتحديد الآليات المتعلقة بتنفيذ هذا القرار وتوزيع الحصص بين الدول لغاية الاجتماع بفيينا في 30 نوفمبر المقبل».

وبخصوص اسعار النفط رأى السادة أن «السوق العالمية تتحكم في الأسعار وهي تنخفض وترتفع مؤقتا وتخضع لأساسيات السوق».

وأوضح ان منظمة أوبك «بحاجة الى دفع توازن السوق النفطية الحالية» لافتا الى ان المشاورات التي سبقت صدور القرار أخذت بالاعتبار الظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا ونيجيريا وايران.

وأشار في هذا السياق الى ان اللجنة الفنية ستضمن التنسيق بين الدول الرئيسية في (أوبك) للوصول الى اتفاق نهائي وشامل بين المنتجين داخل المنظمة.

ولفت الى ان النقاشات التي دارت داخل جلسة مغلقة دامت ست ساعات تطرقت الى عدة سيناريوهات اقضى آخرها الى قرار وضع سقف للانتاج».

وفي رده عن سؤال حول امكان انضمام بلدان جديدة الى (أوبك) اشار السادة الى ان «المنظمة مفتوحة امام مختلف البلدان الراغبة في المشاركة بسلة النفط» مذكرا بدخول دولتين جديدتين قبل سنة الى المنظمة هما الغابون وإندونيسيا.

من جانبه قال بوطرفة ان «الأهداف التي حددت قبل الاجتماع تحققت» في اشارة منه الى التوافق الجماعي لدول المنظمة على وضع سقف للانتاج.

وأضاف أن أعضاء المنظمة قرروا اجراء حوار بناء مع الدول غير الأعضاء «حتى تتفادى الصعوبات وتضافر الجهود بين دول اوبك وخارجها».

وتفادى بوطرفة تقديم تفاصيل عن حصص كل دولة تاركا المجال ليتم تحديده في لقاءات أخرى للمنظمة.

ويعتبر قرار اليوم والذي اتخذته الدول الـ14 الأعضاء في المنظمة الاول من نوعه بعد ذلك الذي اتخذ سنة 2008 والذي رافقه مباشرة ارتفاع اسعار النفط في البورصات العالمية.

ومثل الكويت في اجتماع اليوم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس خالد الصالح.

من جهة أخرى اعلنت المنظمة ان سعر سلة خاماتها تراجع 9 سنتات ليستقر عند 21ر42 دولار للبرميل بعد ان كان 30ر42 دولار للبرميل يوم الثلاثاء الماضي.

وذكرت نشرة وكالة انباء (اوبك) ان المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 49ر49 دولار للبرميل.

وتضم سلة (أوبك) التي تعد مرجعا في مستوى سياسة الانتاج خام (صحارى) الجزائري والايراني الثقيل و(البصارة) العراقي وخام التصدير الكويتي وخام (السدر) الليبي وخام (بوني) النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي وخام (مربان) والخام الفنزويلي و(جيراسول) الانغولي و(اوريينت) الاكوادوري وميناس الاندونيسي.

وكانت الدول المصدرة للنفط توصلت في ختام اجتماعها الوزاري مساء الاربعاء في الجزائر الى اتفاق تاريخي لخفض انتاج النفط الى ما بين 32ر5 و 33 مليون برميل في اليوم من اجل دعم الاسعار التي تراجعت بسبب وجود كميات كبيرة من الخام في السوق العالمية النفطية.

ومن المقرر ان يناقش وزراء نفط (اوبك) الية تطبيق اتفاق الجزائر في اجتماعهم الوزاري المقبل المقرر عقده في 30 نوفمبر في مقر المنظمة بالعاصمة النمساوية فيينا.

وزير الطاقة القطري ورئيس «أوبك» عقب اجتماع وزراء المنظمة